الأمم المتحدة

A/79/724/Add.11

الجمعية العامة

Distr.: General
14 April 2025
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 156 من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 والميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2025 إلى 30 حزيران/يونيه 2026 لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2024/2023	900 220 287 دولار
نفقات الفترة 2024/2023	000 112 287 دولار
الرصيد الحر للفترة 2024/2023	900 108 دولار
اعتمادات الفترة 2025/2024	200 776 297 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2025/2024[أ]	200 776 297 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2025/2024[أ]	0 دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2026/2025	800 515 316 دولار
التعديل الذي توصي به اللجنة الاستشارية للفترة 2026/2025	(900 394 3 دولار)
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة 2026/2025	900 120 313 دولار

(أ) التقديرات في 28 شباط/فبراير 2025.

300425 230425 25-06066 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في التقارير عن تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة) (A/79/603 و A/79/741)، بممثلين للأمين العام قدَّموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية وردت في 19 آذار/مارس 2025. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/79/724)، ويمكن الاطلاع على تعليقاتها وتوصياتها المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 في تقريرها ذي الصلة (A/79/725).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024

2 - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 290/77 باء، مبلغا إجماليه 900 220 287 دولار (صافيه 400 297 283 دولار) للإنفاق على القوة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. وبلغ مجموع النفقات لهذه الفترة مبلغا إجماليه 000 112 287 دولار (صافيه 900 553 282 دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل 100 في المائة تقريبا.

3 - وعلى النحو المبين في الفرع الثالث - باء من تقرير أداء الميزانية، بلغت عمليات إعادة التوزيع بين المجموعات 000 035 10 دولار من المجموعة الثالثة (التكاليف التشغيلية)، وشمل ذلك ما نسبته 8,8 في المائة من الاعتماد المخصص تحت بند التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الأولى (الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة) بمبلغ 400 706 7 دولار، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع تكلفة العقد الجديد المتعلق بحصص الإعاشة وإلى ارتفاع تكاليف بدل الإقامة المقرر للبعثة؛ وإلى المجموعة الثانية (الموظفون المدنيون) بمبلغ 600 328 2 دولار، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع التكاليف العامة الفعلية للموظفين عما هو مدرج في الميزانية وتطبيق جداول المرتبات المنقحة للموظفين الوطنيين. وقد أمكن إعادة توزيع الأموال من المجموعة الثالثة أساسا بسبب انخفاض العدد الفعلي لساعات الطيران وانخفاض الاحتياجات من المباني الجاهزة ومواد البناء وعدم شراء ست شاحنات سريعة الحركة (A/79/603، الفقرات 22 إلى 24).

4 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من المعلومات المقدمة إليها أن الالتزامات غير المصفاة بلغت 800 500 33 دولار (أو 11,7 في المائة من مجموع الاعتمادات) في 30 حزيران/يونيه 2024 للفترة 2024/2023، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 200 681 12 دولار (أو 14,1 في المائة) مقارنة بمبلغ 000 182 46 دولار في 30 حزيران/يونيه 2023 للفترة 2023/2022. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن الالتزامات غير المصفاة قد انخفضت حتى 28 شباط/فبراير 2025 إلى 000 866 6 دولار (أو 2,4 في المائة من إجمالي الاعتمادات) للفترة 2024/2023، وهي تشمل بنود الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (000 387 1 دولار) والموظفين المدنيين (400 55 دولار) والتكاليف التشغيلية (600 423 5 دولار).

5 - ويبلغ الرصيد الحر، بالقيمة الإجمالية، ما مقداره 900 108 دولار، أو أقل من 0,1 في المائة من المستوى الإجمالي للموارد المعتمدة للفترة 2024/2023، ويعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ (ب) زيادة الاحتياجات المتصلة بالموظفين المدنيين؛

(ج) انخفاض الاحتياجات المتصلة بالتكاليف التشغيلية. ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير أداء الميزانية. وكما هو مبين في الفرع الثالث-هاء من تقرير أداء الميزانية، تبلغ الإيرادات والتسويات الأخرى للفترة 2024/2023 ما قدره 100 440 12 دولار، بما يشمل ما يلي: (أ) إيرادات الاستثمار (000 875 2 دولار)؛ (ب) الإيرادات الأخرى/المتنوعة (000 272 دولار)، وتشمل ردّ نفقات الفترة السابقة (800 62 دولار)، والإيرادات غير القابلة للإنفاق لإعادتها إلى الدول الأعضاء من صناديق عمليات حفظ السلام لاسترداد التكاليف (900 166 دولار)، والإيرادات الأخرى (100 43 دولار)؛ (ج) إلغاء التزامات الفترة السابقة (100 293 9 دولار).

المسائل المتعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

6 - في سياق النظر في تقريرَي الأمين العام عن تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، كان معروضا على اللجنة الاستشارية أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2024 (A/79/5 (Vol. II)). وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بالقوة الأمنية المؤقتة بشأن المسائل المتصلة بأثر مشاكل السيولة، وعمليات إعادة توزيع مخصصات الميزانية بين المجموعات، وأوجه القصور في إدارة الوقود، وإدارة مشاريع إعادة إعمار المعسكرات، وعدم وجود عملية استعراض لبدل الخطر (المرجع نفسه، الفقرات 176 و 209 و 214 و 218 ومن 225 إلى 231 و 239؛ وانظر أيضا الفقرة 36 أدناه). وتتفق اللجنة الاستشارية مع استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتأمل أن تُنفَّذ التوصيات في الوقت المناسب.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

7 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025، أُبلِغت اللجنة الاستشارية بأنه، في 28 شباط/فبراير 2025، بلغت النفقات ما قدره 000 350 237 دولار، أو ما نسبته 79,7 في المائة من الاعتمادات البالغة 200 776 297 دولار. ويقدر أن يبلغ مجموع النفقات في نهاية الفترة المالية الحالية 200 776 297 دولار مقارنة باعتمادات خُصصت بالمبلغ نفسه، وبذلك لن يكون هناك أي نقص في الإنفاق.

8 - وأُبلِغَت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه حتى 28 شباط/فبراير 2025، قُسِّمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة فيما يتعلق بالقوة الأمنية المؤقتة منذ إنشائها مبالغ إجمالية قدرها 000 784 036 4 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ 000 531 896 3 دولار، وبذلك بلغ الرصيد غير المسدد 000 253 140 دولار. وفي 24 شباط/فبراير 2025، بلغت الموارد النقدية المتاحة 640 439 52 دولارا، وهي غير كافية لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره 925 640 52 دولارا (باستثناء المبالغ المردودة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة)، مما يترك عجزاً نقدياً قدره 285 201 دولارا (في ضوء الاحتياطي التشغيلي اللازم لمدة ثلاثة أشهر). وتلاحظ اللجنة الاستشارية الوضع النقدي للقوة وتشير إلى أن الجمعية العامة حثت مرارا جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (انظر أيضا A/78/744/Add.4، الفقرة 10؛ وانظر أيضًا القرار 297/78). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدَّم معلومات مستكملة عن الوضع النقدي للقوة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

9 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد جرت تسوية مطالبات متعلقة بسداد تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، ليتبقى بذلك رصيدان غير مسدّدين يبلغان 051 482 21 دولارا و 545 569 15 دولارا، على التوالي، حتى 28 شباط/فبراير 2025. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، تم تسديد مبلغ قدره 000 644 2 دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 لتسوية 98 مطالبة منذ إنشاء القوة، وظلت مطالبة واحدة دون تسوية. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُسوّى جميع المطالبات المتبقية بسرعة.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2025 إلى 30 حزيران/يونيه 2026

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

10 - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في قراره 1990 (2011)، ومددها مؤخرا حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في قراره 2760 (2024). ويتمثل الهدف السياسي الشامل للقوة الأمنية المؤقتة في تهيئة الظروف المؤاتية للحوار السياسي بين الطرفين، بما يؤدي إلى اتفاق لحل كل من الوضع النهائي لأبيي وقضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان من خلال أنشطة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها (A/79/741، الفقرتان 1 و 2). ويرد في الفرع الأول-باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة (المرجع نفسه) موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة التي ستضطلع بها القوة للفترة 2025/2024.

باء - الاحتياجات من الموارد

11 - تعكس الميزانية المقترحة البالغة 800 515 316 دولار للفترة 2026/2025 زيادة قدرها 600 739 18 دولار، أو بنسبة 6,3 في المائة، مقارنة بالمخصصات البالغة 200 776 297 دولار للفترة 2025/2024 (انظر الجدول أدناه). وترد في الفرع الثالث من الميزانية المقترحة معلومات بشأن الفروق بين مخصصات الفترة 2025/2024 والموارد المقترحة للفترة 2026/2025.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (2024/2023)	النفقات (2024/2023)	المخصصات (2025/2024)	النفقات حتى 28 شباط/فبراير 2025	تقديرات التكاليف (2026/2025)	الفروق المبلغ	الفروق النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	121 857,0	129 563,4	121 382,1	118 288,8	133 793,0	12 410,9	10,2
الموظفون المدنيون	51 935,6	54 264,2	56 690,9	37 258,5	58 745,5	2 054,6	3,6
التكاليف التشغيلية	113 428,3	103 284,4	119 703,2	81 802,8	123 977,3	4 274,1	3,6
إجمالي الاحتياجات	**287 220,9**	**287 112,0**	**297 776,2**	**237 350,1**	**316 515,8**	**18 739,6**	**6,3**

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	القوام المأذون به للفترة 2024/2023[أ]	القوام الفعلي في 30 حزيران/يونيه 2024	القوام المأذون به للفترة 2025/2024[أ]	القوام الفعلي في 28 شباط/فبراير 2025	القوام المقترح للفترة 2026/2025	الفرق
المراقبون العسكريون	135	127	135	127	135	–
أفراد الوحدات العسكرية	3 115	3 110	3 115	3 119	3 115	–
شرطة الأمم المتحدة	148	46	148	53	148	–
أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة	492	–	492	–	492	–

(أ) تمثل الحد الأقصى لقوام الأفراد المأذون به.

12 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة 000 793 133 دولار، وتعكس زيادة قدرها 900 410 12 دولار، أو بنسبة 10,2 في المائة. وترد الزيادة في الاحتياجات أساسا تحت البنود التالية: (أ) المراقبون العسكريون (000 417 1 دولار أو 21,4 في المائة)، وتعزى أساسا إلى ارتفاع تكلفة بدل الإقامة المقرر للبعثة استنادا إلى المعدلات المنقحة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025، وإلى تطبيق معدل شواغر أدنى؛ (ب) الوحدات العسكرية (300 125 10 دولار أو بنسبة 9,0 في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع التكاليف التعاقدية لحصص الإعاشة وللتسليم الخارجي لحصص الإعاشة من أبيي إلى المعسكرات بسبب إبرام عقد جديد لحصص الإعاشة (انظر أيضا الفقرة 33 أدناه)، وتطبيق معدل شواغر أدنى، وارتفاع تكلفة بدل الإقامة المقرر للبعثة لضباط الأركان العسكريين استنادا إلى المعدلات المنقحة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025؛ (ج) شرطة الأمم المتحدة (600 868 دولار أو 36,1 في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع تكلفة بدل الإقامة المقرر للبعثة استنادا إلى المعدلات المنقحة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025، وتطبيق معدل شواغر أدنى (A/79/741، الفقرات 57 إلى 59).

13 - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بجدول لعوامل تأخير نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في القوة الأمنية المؤقتة (انظر الجدول أدناه). وأُبلغت اللجنة أيضًا أنه منذ أن أذن مجلس الأمن بوحدة شرطة مشكَّلة واحدة والزيادة اللاحقة إلى ثلاث وحدات تضم 492 فردًا، وذلك في قراريه 2445 (2018) و 2469 (2019) على التوالي، لم تنشر الوحدات حتى الآن. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن نشر وحدات الشرطة المشكلة يتوقف على إنشاء دائرة شرطة أبيي، الذي لا يزال متوقفا بسبب المفاوضات السياسية الجارية واستمرار الجهود الرامية لبناء القدرات، وبالتالي لايزال من غير الممكن التنبؤ بالجداول الزمنية للنشر التي تتوقف على الموافقة على اتفاق بين الأطراف المعنية. وأُبلغت اللجنة كذلك أنه بناء على ذلك، لم يتم تخصيص أي أموال أو إنفاقها على وحدات الشرطة المشكلة خلال فترتي الميزانية الماضيتين. وبالنسبة للفترة 2024/2023، طُبق معدل شواغر قدره 100 في المائة على وحدات الشرطة المشكلة، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة 290/77 باء، بينما طُبق معدل شواغر قدره 100 في المائة للفترة 2025/2024 استنادا إلى أنماط شغل الوظائف.

عوامل تأخير النشر

(النسبة المئوية للقوام المعتمد)

الفئة	*القوام المعتمد للفترة 2024/2023*	*القوام الفعلي للفترة 2024/2023*	*القوام المدرج في الميزانية للفترة 2025/2024*	*القوام الفعلي في 28 شباط/فبراير 2025*	*المتوسط الفعلي في 28 شباط/فبراير 2025*	*المتوقع للفترة 2026/2025*
المراقبون العسكريون	10,8	10,4	10,4	5,9	6,7	7,4
أفراد الوحدات العسكرية	2,3	3,4	2,9	(0,1)	0,1	0,2
شرطة الأمم المتحدة	47,3	70,9	70,3	62,8	62,2	64,9
أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة	100,0[أ]	100,0[أ]	100,0	100,0	100,0	100,0

(أ) قررت الجمعية العامة، في قرارها 290/77 باء (الفقرة 9)، تطبيق معدل شواغر قدره 100 في المائة فيما يتعلق بوحدات الشرطة المشكلة التابعة للقوة.

14 - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وبأفراد الشرطة.**

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	*المعتمد للفترة 2024/2023* (1)	*الوظائف المشغولة في 30 حزيران/يونيه 2024* (2)	*الوظائف المعتمدة للفترة 2025/2024* (3)	*الوظائف المشغولة في 28 شباط/فبراير 2025* (4)	*الوظائف المقترحة للفترة 2026/2025* (5)	*الفرق* (6)=(5)-(3)
الوظائف الثابتة						
الموظفون الدوليون	188	172	190	164	190	-
الموظفون الوطنيون						
الموظفون الفنيون الوطنيون	10	10	10	10	10	-
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	84	80	84	76	84	-
متطوعو الأمم المتحدة						
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	38	35	38	37	39	1
متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
المساعدة المؤقتة العامة						
الموظفون الدوليون	4	3	11	9	10	(1)
الموظفون الوطنيون	لا ينطبق	لا ينطبق	2	2	1	(1)
الأفراد المقدمون من الحكومات		لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	**324**	**300**	**335**	**298**	**334**	**(1)**

15 - وتعكس الموارد المقترحة للموظفين المدنيين وقدرها 500 745 58 دولار زيادة قدرها 600 054 2 دولار، أو بنسبة 3,6 في المائة. وتُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى تطبيق معدل أعلى لتكاليف الموظفين العامة، ويقابلها جزئيا تطبيق مضاعف تسوية مقر العمل الأدنى للموظفين الدوليين؛ وافتراض شغل الوظائف

بشـــكل كامل للفترة 2026/2025 للموظفين الفنيين الوطنيين؛ وتطبيق متوســـط أعلى للرتب/الدرجات في جدول المرتبات، اســـتناداً إلى ملاك الموظفين الحالي للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛ وتطبيق معدل شـــواغر أقل في الفترة 2025/2024 لمتطوعي الأمم المتحدة واقتراح إنشـــاء وظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين؛ وافتراض شغل ثماني وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة التسع على نحو كامل في إطار برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، ويقابلها جزئيا الإلغاء المقترح لوظيفة دولية واحدة (من الرتبة ف-5) ووظيفة واحدة لموظف وطني (من الرتبة خ ع-5) (A/79/741، الفقرات 60 إلى 64).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والمؤقتة

16 - يقترح الأمين العام ما مجموعه 336 موظفا مدنيا للفترة 2026/2025 بما يشـــمل 200 موظف دولي (بما في ذلك 10 وظائف ممولة في إطار المســـاعدة المؤقتة العامة)، و 10 موظفين وطنيين من الفئة الفنية، و 85 موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة (بما في ذلك وظيفة واحدة مؤقتة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة) و 39 من متطوعي الأمم المتحدة، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره وظيفة واحدة، نتيجة إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة وإلغاء وظيفتين مؤقتتين.

إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة

17 - يُقترح إنشـــاء وظيفة مؤقتة واحدة لمســـاعد لمراقبة التحركات (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) في وحدة مراقبة الحركة والتوزيع في قســـم إدارة ســـلســـلة الإمداد، يكون مقرها في عنتيبي. وســـتكون الوظيفة المقترحة تابعة لمشرف المفرزة. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه منذ عام 2021، ارتفع عدد عمليات تناوب القوات للقوة الأمنية المؤقتة من عملية واحدة في الســـنة إلى 10 عمليات تناوب تســـتغرق كل منها ثلاثة أســـابيع تقريباً. وأُبلغت اللجنة أيضـــا أن القوة الأمنية المؤقتة تســـتخدم حاليا طريق الإمداد الرئيســـي الجنوبي بدلا من طريق الإمداد الرئيســـي الشـــمالي (انظر الفقرة 26 أدناه)، مما يؤدي إلى حالات اختناق تشـــغيلية وزيادة عبء العمل على الموظفين الحاليين. ومن شـــأن الوظيفة المقترحة أن توفر التغطية الحيوية للمطار، بما في ذلك دعم عمليات تســـجيل الوصـــول المبكر ورحلات الطيران لتناوب القوات في وقت متأخر من الليل بالإضـــافة إلى ضـــمان ســـلاســـة مراقبة التحركات واســـتمرارية العمل في عنتيبي. **وتشـــير اللجنة الاستشارية إلى الفقرة 34 من قرار الجمعية العامة 274/76 (انظر أيضا A/78/744، الفقرة 37)، وترى أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية بما يتناســـب مع ولايات البعثات واحتياجاتها حيثما كان ذلك مناسـبا، وحيثما يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة أوجه الفعالية من حيث التكلفة وتعزيز بناء القدرات المحلية. ولذلك، توصـي اللجنة بإنشـاء الوظيفة المؤقتة كوظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين بدلاً من ذلك.**

إلغاء وظيفتين مؤقتتين

18 - يُقترح إلغاء وظيفتي المســـاعدة المؤقتة العامة لكبير موظفي إدارة البرامج (ف-5) في مكتب رئيس دعم البعثة ومساعد لشؤون اللوجستيات (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) في قسم الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومقرهما في أبيي. وفيما يتعلق بوظيفة كبير موظفي إدارة البرامج (ف-5)، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصـــت بإنشـــاء الوظيفة المؤقتة لمدة ســـنة واحدة (انظر A/77/767/Add.10، الفقرة 28). وتم تمديد الوظيفة لاحقا لمدة ســـنة إضـــافية واحدة (انظر A/78/744/Add.4، الفقرة 30). وفيما يتعلق بوظيفة

مساعد لشؤون اللوجستيات (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، أُبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن هناك حاليا وظيفتين مؤقتتين لمساعدين لشؤون اللوجستيات يدعمان تنفيذ عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام في القوة، إحداهما في أبيي والأخرى في كادقلي. وأُبلغت اللجنة أيضا أن القوة ارتأت أن القدرة التشغيلية للأعمال المتعلقة بالألغام كافية في أبيي؛ ولذلك، يُقترح استمرار وظيفة مساعد لشؤون اللوجستيات في كادقلي فقط للفترة 2026/2025.

استمرار وظائف المساعدة المؤقتة العامة

19 - يُقترح استمرار وظائف المساعدة المؤقتة العامة التالية:

(أ) سبع وظائف مؤقتة في قسم الإجراءات المتعلقة بالألغام، ضمن مكتب رئيس البعثة، تتألف من موظف لإدارة البرامج/رئيس برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام (ف-4)، وموظف لإدارة البرامج (ف-3)، وموظف معاون لإدارة البرامج (ف-2)، وثلاثة موظفين للوجستيات (الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون اللوجستيات (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) (A/79/741، الجدول 2). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف المؤقتة مطلوبة لضمان عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تمكن أفراد القوة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من التحرك بأمان وفعالية في المناطق المشمولة بمخاطر المتفجرات، والإشراف التقني الكافي وإدارة أداء المتعاقد من طرف ثالث، وتوفير بيئة آمنة ومأمونة لحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية؛

(ب) أربع وظائف ضمن مكتب رئيس دعم البعثة، تتألف من موظف لوجستيات (ف-3) في مركز دعم البعثة، وموظف لوجستيات (ف-3) في المكاتب القطاعية/الإقليمية، وموظف نقل (ف-3) في وحدة النقل، ومهندس (ف-3) في وحدة الهندسة. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن موظف اللوجستيات (ف-3) في مركز دعم البعثة مسؤول عن تنسيق تطوير الدعم اللوجستي والتشغيلي العام لأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تضطلع بها القوة، بما في ذلك تخطيط اقتناء السلع والخدمات، ووضع جداول الإمدادات، وإدارة مسائل الدعم التشغيلي المتعلقة بتنفيذ أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، في حين أن موظف النقل (ف-3) مسؤول عن وضع خطط إدارة وصيانة أسطول المركبات المتخصصة للحماية من الألغام البالغ عددها 30 مركبة المستخدمة في عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام وعمليات التحقق وإزالة الألغام في القوة الأمنية المؤقتة؛

(ج) ست وثلاثون وظيفة وطنية بديلة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة للقيام بمهام تتطلب مهارات كان يضطلع بها في السابق متعاقدون أفراد. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أن الوظائف المؤقتة الـ 36 أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وهي موجودة في أبيي (28) وكادقلي (3) وواو (3) والخرطوم (1) وعنتيبي (1). وأُبلغت اللجنة أيضا أن هناك حاجة مستمرة لهذه الوظائف نظرا للمهام البالغة الأهمية التي تدعمها، والتي لا يمكن إدارتها بفعالية من قبل موظفين متعاقدين. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه على الرغم من أن هذه الوظائف لم تُدرج في بنود مقترحات الميزانية ولم ترد في الهيكل التنظيمي للقوة الأمنية المؤقتة، فقد خُصص تمويل لها تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (موظفون آخرون) منذ الموافقة الأولية عليها في الفترة 2020/2019، واستمر ذلك في فترات الميزانية اللاحقة. وتشير اللجنة إلى الزيادة في الاحتياجات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة لتغطية تكاليف أعمال المهارات التي ستضطلع بها الوظائف المؤقتة المذكورة أعلاه، نظرا لكون تلك الأعمال خارجة عن نطاق العقد الجديد لخدمات إدارة

المعسكرات في ذلك الوقت (انظر A/73/755/Add.11، الفقرتين 16 و 27). وبلغت النفقات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (الموظفون الآخرون) 200 936 1 دولار مقابل اعتماد قدره 600 269 1 دولار في الفترة 2021/2020، و 600 138 2 دولار مقابل 600 269 1 دولار في الفترة 2022/2021، و 100 720 2 دولار مقابل 600 702 دولار في الفترة 2023/2022، و 500 054 2 دولار مقابل 100 457 دولار في الفترة 2024/2023. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق استمرار التجاوز الكبير في الإنفاق على مدى عدة سنوات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (موظفون آخرون) في القوة الأمنية المؤقتة، ويرجع ذلك أساسا إلى توفير وظائف مؤقتة مستمرة ذات طابع مستمر في إطار المساعدة المؤقتة العامة البديلة، التي تهدف إلى توفير دعم إضافي خلال فترات عبء العمل الاستثنائي و/أو فترات ذروة العمل وللاستعاضة عن الموظفين الحاصلين على إجازة الأبوين أو إجازة مرضية ممتدة. وتشدد اللجنة على أهمية وضع ميزانية مناسبة لوظائف المساعدة المؤقتة العامة توخيا للدقة ولضمان الشفافية والمساءلة.**

20 - **وتشير اللجنة الاستشارية إلى الفقرة 20 من قرار الجمعية العامة 257/79 وتأمل أن تقدَّم مبررات استمرار وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي تتجاوز مدتها 729 يوما منذ التعيين الأولي إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير وأن تُدرج تلك المعلومات في مقترحات الميزانية المقبلة. وتلاحظ اللجنة الاستعراض المقبل لملاك الموظفين المدنيين في القوة الأمنية المؤقتة (انظر الفقرة 40 أدناه) وترى اللجنة أن الاستعراض يتيح فرصة للأمين العام لإجراء تقييم نقدي للوظائف الوطنية البديلة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بهدف تحديد مدى الحاجة إلى استمرارها وتحسين هياكل ملاك الموظفين في القوة الأمنية المؤقتة بشكل عام.**

الوظائف الشاغرة

21 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه في 28 شباط/فبراير 2025، كانت هناك 36 وظيفة ثابتة ووظيفة مؤقتة شاغرة (2 مد-2، 5 ف-5، 3 ف-4، 9 ف-3، 1 ف-2، 8 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، 8 من فئة الخدمات العامة الوطنية). وكانت ثلاث من هذه الوظائف شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، على النحو التالي: نائب رئيس البعثة (مد-2)، التي ظلت شاغرة لمدة 56 شهرا؛ ومساعد لشؤون نظم المعلومات (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، التي ظلت شاغرة لمدة 28 شهرا؛ وسائق (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، التي ظلت شاغرة لمدة 25 شهرا. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدَّم إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير وفي سياق مشروع الميزانية المقبل معلومات مستكملة عن حالة الوظائف الشاغرة، وعن تأثير حالة السيولة على التعيينات المتوقعة. وتأمل اللجنة كذلك أن يُجرى استعراض نقدي للوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة في سياق استعراض ملاك الموظفين المدنيين المقبل (انظر الفقرة 40 أدناه).**

22 - وفيما يتعلق بوظيفة نائب رئيس البعثة (مد-2)، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه منذ صدور الإذن بالوظيفة في قرار مجلس الأمن 2469 (2019)، ظلت الوظيفة شاغرة بسبب عدم وجود توافق في الآراء بين حكومتي السودان وجنوب السودان فيما يتعلق بالتعيين. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن القوة الأمنية المؤقتة والأمانة العامة تواصلان العمل مع السلطات السودانية وتقفان على أهبة الاستعداد لتفعيل الوظيفة حالما يصبح ذلك ممكناً. **ومع الأخذ في الاعتبار أن وظيفة نائب رئيس البعثة (مد-2) ظلت شاغرة لأكثر من**

56 شـــهرا وريثما يتم إحراز تقدم في حل العوائق القائمة فيما يتعلق بالتعيين في هذه الوظيفة، توصـــي اللجنة الاســـتشـــارية بتطبيق معدل شـــواغر قدره 100 في المائة على هذه الوظيفة في ميزانية الفترة 2026/2025. وتأمل اللجنة أن تقدَّم إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في هذا التقرير معلومات مســتكملة عن المناقشـــات بشـــأن التعيين المحتمل في وظيفة نائب رئيس البعثة (مد-2)، بما في ذلك عن الأثر التشـغيلي لفترة الشـغور المطولة للوظيفة (انظر أيضـا A/78/744، الفقرة 24، و A/78/744/Add.4، الفقرة 33).

معدلات الشواغر

(النسبة المئوية)

الفئة	*المـدرج فـي ميزانيـة الفترة 2024/2023*	*الفعلي للفترة 2024/2023*	*المـدرج فـي ميزانيـة الفترة 2025/2024*	*الفعلي في 31 كـانون الأول/ ديسمبر 2024*	*المتوسـط الفعلي، كانون الثاني/يناير - كـانـون الأول/ ديسمبر 2024*	*الفعلـي فـي 28 شـبـاط/ فبراير 2025*	*المتوسـط الفعلي، 1 تموز/يوليه 2024 - 28 شـبـاط/ فبراير 2025*	*المقترح للفترة 2026/2025*
الموظفون المدنيون								
الموظفون الدوليون	12,3	10,1	9,6	10,5	10,0	13,7	10,5	10,0
الموظفون الوطنيون								
الموظفون الفنيون الوطنيون	33,3	20,0	20,0	-	-	-	-	-
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	1,2	6,0	6,0	8,3	6,0	9,5	7,2	6,0
متطوعو الأمم المتحدة								
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	8,1	10,5	13,2	2,6	5,3	2,6	2,6	2,6
متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
المساعدة المؤقتة العامة								
الموظفون الدوليون	–	25,0	25,0	–	12,5	18,2	9,1	–
الموظفون الوطنيون	لا ينطبق	لا ينطبق	50,0	–	-	-	-	–
الأفراد المقدمون من الحكومات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

23 - تلاحظ اللجنة الاســتشــارية أن معدلات الشــواغر المقترحة للفترة 2026/2025 في فئة الموظفين الدوليين والموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة تتماشـــى مع متوســـط معدلات الشـواغر الفعلية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسـمبر 2024. وتلاحظ اللجنة أيضـا أن معدلات الشواغر المقترحة للفترة 2026/2025 في فئتي متطوعي الأمم المتحدة والمساعدة المؤقتة العامة الدولية أقل من متوســـط معدلات الشـــواغر الفعلية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسـمبر 2024. **وتأمل اللجنة الاسـتشـارية أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير معلومات مسـتكملة عن آخر معدلات الشـواغر الفعلية ومتوسـط معدلات الشـواغر الفعلية،**

مشفوعة بتبرير واضح للحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية. وتناقش اللجنة معدلات الشواغر في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/79/724).

24 - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرتين 17 و 22 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموظفين المدنيين.**

3 - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (2024/2023) (1)	النفقات (2024/2023) (2)	المخصصات (2025/2024) (3)	النفقات حتى 28 شباط/فبراير 2025 (4)	تقديرات التكاليف (2026/2025) (5)	الفرق المبلغ (6)=(5)-(3)	الفرق النسبة المئوية (7)=(6)÷(3)
التكاليف التشغيلية							
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	727,7	1 275,6	727,7	645,4	727,7	–	–
السفر في مهام رسمية	636,7	1 070,9	726,5	306,9	740,6	14,1	1,9
المرافق والبنى التحتية	37 562,3	34 235,3	44 109,8	31 735,0	50 030,3	5 920,5	13,4
النقل البري	4 138,4	2 311,6	4 062,4	1 862,4	5 920,5	1 858,1	45,7
العمليات الجوية	37 291,7	32 508,1	36 332,2	23 348,2	33 950,5	(2 381,7)	(6,6)
العمليات البحرية	523,7	260,7	472,7	376,0	417,1	(55,6)	(11,8)
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	9 668,8	10 225,2	9 668,8	8 864,2	9 665,6	(3,2)	–
الشؤون الطبية	692,1	659,9	685,4	315,1	685,2	(0,2)	–
المعدات الخاصة	–	–	–	–	–	–	–
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	21 436,9	19 987,1	22 167,7	13 974,9	21 089,8	(1 077,9)	(4,9)
المشاريع السريعة الأثر	750,0	750,0	750,0	374,7	750,0	–	–
المجموع	**113 428,3**	**103 284,4**	**119 703,2**	**81 802,8**	**123 977,3**	**4 274,1**	**3,6**

25 - تعكس الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية البالغة 300 977 123 دولار زيادة قدرها 100 274 4 دولار، أو بنسبة 3,6 في المائة. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساسا إلى: (أ) وقود المولدات والمركبات والطيران (4,1 ملايين دولار)؛ (ب) المرافق والبنية التحتية، باستثناء الوقود (3,7 ملايين دولار)؛ (ج) النقل البري والخدمات اللوجستية، باستثناء الوقود (1,6 مليون دولار)؛ ويقابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بند العمليات الجوية، باستثناء الوقود (4,0 ملايين دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1,1 مليون دولار)، مع زيادات و/أو انخفاضات طفيفة في فئات الميزانية الأخرى.

أثر تغيير طريق الإمداد

26 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أنه نظرا للأزمة المستمرة في السودان، علقت القوة الأمنية المؤقتة الأنشطة على طول طريق الإمداد الرئيسي الشمالي وأعادت توجيه عمليات الشحن إلى طريق الإمداد الرئيسي الجنوبي لتيسير إيصال المعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات وعموم البضائع اللازمة لتنفيذ ولاية القوة. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن الطريق الجنوبي يستلزم رحلة نقل أطول بكثير من أقرب ميناء بحري في مومباسا إلى مقر القوة الأمنية المؤقتة، ويزيد عن الطريق الشمالي بحوالي 600 2 كم. ويزداد استخدام الطريق الجنوبي تعقيداً بسبب عمليات مثل إجراءات الاستيراد والجمارك، مما يؤثر على تسليم المعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات في الوقت المناسب. ونتيجة لذلك، تكبدت القوة الأمنية المؤقتة تكاليف إضافية قدرها 1,6 مليون دولار تتعلق بغرامات التأخير والتخزين واحتجاز الشاحنات خلال الفترة 2024/2023 (انظر أيضا A/78/744/Add.4، الفقرتين 37 و 38) وتكاليف إضافية قدرها 1,0 مليون دولار حتى الآن للفترة 2025/2024. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الانتقال من المسار الشمالي إلى المسار الجنوبي قد أثر أيضاً على التكاليف المتعلقة بمقدمي الخدمات اللوجستية من الأطراف الثالثة، بزيادة تبلغ في المتوسط 112,69 في المائة لكل حاوية تعادل وحدة من عشرين قدماً مستوردة من الخارج إلى مقر القوة الأمنية المؤقتة. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدَّم إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير وفي سياق مشروع الميزانية المقبل معلومات مستكملة عن الأثر المالي المترتب على تغيير طريق الإمداد.**

السفر في مهام رسمية

27 - بلغت الاحتياجات المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية 600 740 دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها 100 14 دولار، أو 1,9 في المائة، مقارنة بالمخصصات البالغة 500 726 دولار للفترة 2025/2024. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن السفر المقترح يتصل أساسا بالاجتماعات الرسمية داخل منطقة البعثة وخارجها فيما يتعلق بالمشاورات السياسية وتخطيط البعثة وتقييمها والدعم الإداري والتقني (200 526 دولار)، فضلا عن السفر المتعلق بالتدريب (400 214 دولار). وحتى 28 شباط/فبراير 2025، بلغت النفقات 900 306 دولار مقابل اعتماد قدره 500 726 دولار للفترة 2025/2024. **وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأنه ينبغي زيادة استخدام الاجتماعات الافتراضية والمنصات الإلكترونية وأدوات التدريب الإلكترونية. وتشدد اللجنة أيضا على ضرورة إبقاء السفر لحضور المؤتمرات وحلقات العمل والاجتماعات عند الحد الأدنى، وعلى أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحقيق الكفاءة (انظر أيضا A/78/744/Add.4، الفقرة 39). وتوصي اللجنة بناء على ذلك بتخفيض نسبته 5 في المائة (000 37 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية.**

المرافق والبنى التحتية

28 - بلغت الاحتياجات المقترحة تحت بند المرافق والبنية التحتية 300 030 50 دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها 500 920 5 دولار، أو 13,4 في المائة، مقارنة بالمخصصات البالغة 800 109 44 دولار للفترة 2025/2024. وتعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى: (أ) ارتفاع المتوسط المقدر لأسعار وقود المولدات الكهربائية؛ (ب) زيادة قدرها 0,4 مليون لتر في حجم الوقود، وهو ما يعكس شرطا تعاقديا جديدا للقوة الأمنية المؤقتة لتوفير الوقود لمتعهد حصص الإعاشة (انظر أيضا الفقرة 33 أدناه)؛ (ج) اقتناء مولدات

ومعدات كهربائية لبناء حقول للطاقة الشمسية في ثلاثة مواقع؛ (د) اقتناء معدات لمعالجة المياه وتوزيع الوقود لاستبدال المضخات التالفة ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي في 17 موقعاً (A/79/741، الفقرة 65). وبلغت النفقات 300 235 34 دولار مقابل اعتماد قدره 300 562 37 دولار للفترة 2024/2023 و 000 735 31 دولار مقابل اعتماد قدره 800 109 44 دولار للفترة 2025/2024 حتى 28 شباط/فبراير 2025.

29 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه من بين مشاريع التشييد الرئيسية الخمسة المقرر تنفيذها في الفترة 2026/2025، كان هناك ثلاثة مشاريع مؤجلة من الفترات السابقة؛ مشروع من الفترة 2024/2023 ومشروعان من الفترة 2025/2024. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن المشاريع قد أُجلت بسبب عوامل شملت عدم قدرة البائعين على تسليم مواد البناء بسبب النزاع في السودان خلال الفترة 2024/2023 وإعادة ترتيب القوة لأولويات الموارد لتلبية زيادة الاحتياجات المتصلة بالأفراد النظاميين خلال الفترتين 2024/2023 و 2025/2024. وتُظهر المعلومات المقدمة إلى اللجنة أنه من بين 13 مشروعًا من مشاريع التشييد المقررة للفترة 2024/2023، تم تنفيذ 4 مشاريع، في حين تم تنفيذ مشروعين من أصل 8 مشاريع مقررة للفترة 2025/2024، وذلك حتى 28 شباط/فبراير 2025. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن القوة الأمنية المؤقتة ستواصل النظر في استخدام الهياكل الجاهزة بسبب سرعة عملية تركيبها مقارنةً بالهياكل ذات الجدران الصلبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تربة القطن السوداء الموجودة في أبيي تشكل مخاطر على السلامة الإنشائية للمباني بسبب عدم استقرارها وانخفاض قدرتها على تحمل الوزن، مما يزيد من تعقيد جدوى بناء الجدران الصلبة في منطقة عمليات القوة الأمنية المؤقتة. وأُبلغت اللجنة أيضا أنه على الرغم من أن الهياكل الجاهزة الصنع لا تزال هي الحل الفوري، ستواصل القوة الأمنية المؤقتة بحث جدوى المرافق ذات الجدران الصلبة، بما في ذلك الخيارات التي توازن بين الأمن والمتانة والفعالية من حيث التكلفة، مع العمل على معالجة التحديات البيئية واللوجستية في منطقة أبيي، كجزء من استراتيجيتها الطويلة الأجل للتوافق مع ولايتها بشأن مشاريع الإرث الإيجابي. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة أيضا أنه بالنسبة للفترة 2024/2023، بلغ مجموع النفقات 5,9 ملايين دولار مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 6,4 ملايين دولار في إطار الفئة الفرعية للميزانية المتعلقة بالتشييد والتعديل والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية، ويُعزى انخفاض الاحتياجات البالغ 0,5 مليون دولار أساسا إلى التأخر في تنفيذ مشاريع التشييد. وأُبلغت اللجنة أيضا أن موارد بمبلغ 3,3 ملايين دولار تحت بند المرافق والبنى التحتية، بما في ذلك بنود الميزانية المتعلقة بالتشييد، أُدرجت في المبلغ الإجمالي البالغ 10 ملايين دولار الذي أعيد توزيعه من التكاليف التشغيلية إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في الفترة 2024/2023 (انظر الفقرة 3 أعلاه). وفيما يتعلق بالفترة 2025/2024، أُبلغت اللجنة أنه حتى كانون الأول/ديسمبر 2024، تم استخدام أقل من 40 في المائة من الميزانية تحت بند التشييد والتعديل والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية، ويرجع ذلك أساساً إلى إعادة ترتيب أولويات الموارد نحو الزيادة في تكاليف الأفراد النظاميين. **وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة التأخيرات المبلغ عنها في مشاريع التشييد ونمط الإنفاق، بتخفيض قدره 5 في المائة (500 501 2 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند المرافق والبنى التحتية.**

النقل البري

30 - بلغت الاحتياجات المقترحة للنقل البري 500 920 5 دولار، بزيادة قدرها 100 858 1 دولار، أو 45,7 في المائة، مقارنة بالمخصصات البالغة 400 062 4 دولار للفترة 2025/2024. وتعزى الزيادة

في الاحتياجات أساسا إلى استبدال رافعة شوكية واحدة وحفارة واحدة و 25 مركبة ركاب خفيفة بمقتضى الخطة الخمسية لاستبدال المركبات (A/79/741، الفقرة 66). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أنه بناء على توصية من لجنة تخصيص المركبات في شباط/فبراير 2023، وافقت قيادة القوة الأمنية المؤقتة على الخطة الخمسية لاستبدال أسطول القوة. وقد صُممت خطة استبدال الأسطول للقيام بشكل منهجي باستبدال أسطول القوة المتقادم من مركبات الركاب الخفيفة والوحدات المتخصصة مثل مركبات الدوريات المدرعة بمركبات من طراز أحدث من أجل تعزيز الموثوقية والسلامة والكفاءة التشغيلية والفعالية من حيث التكلفة. وتطبَق الخطة، التي تستند إلى عوامل التشغيل والسلامة والعوامل المالية الحاسمة، من خلال دورة استبدال قائمة على الأولوية، حيث تستهدف المركبات الأكثر تدهوراً أولاً بناءً على عمرها وتكاليف صيانتها وأهميتها التشغيلية. وأُبلغت اللجنة أيضا أن أسطول القوة الأمنية المؤقتة متقادم، حيث تجاوزت 239 مركبة من أصل 243 مركبة (98 في المائة) عمرها الافتراضي المتوقع البالغ ست سنوات، مما يؤدي إلى مشاكل في الموثوقية وتكرار الأعطال وتعطل الدوريات وعمليات تسليم الإمدادات والعمليات التي صدر بها تكليف. ومن المتوقع أن يؤدي تحديث الأسطول إلى خفض تكاليف دورة الحياة بنسبة تتراوح بين 35 و 40 في المائة، وتعزيز كفاءة استهلاك الوقود، وضمان التوافق مع معايير السلامة والمعايير البيئية. وأُبلغت اللجنة أيضًا أن مركبات الركاب الخفيفة الـ 25 التي سيتم استبدالها وشطبها في الفترة 2026/2025 كانت في الخدمة لمدة تتراوح بين 9 و 18 عامًا. وبلغت النفقات 600 311 2 دولار مقابل اعتماد قدره 400 138 4 دولار للفترة 2024/2023 و 400 862 1 دولار مقابل اعتماد قدره 200 062 4 دولار للفترة 2025/2024 في 28 شباط/فبراير 2025. **وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة نمط الإنفاق، بتخفيض قدره 25 في المائة (500 464 دولار) للزيادة المقترحة تحت بند النقل البري.**

العمليات الجوية

31 - تبلغ الاحتياجات المقترحة 500 950 33 دولار، وهو ما يعكس انخفاضًا قدره 700 381 2 دولار، أو 6,6 في المائة، مقارنةً بالمخصصات البالغة 200 332 36 دولار للفترة 2025/2024. ويعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض التكاليف الثابتة، الذي ينعكس في العقد الجديد لطائرتي هليكوبتر تجاريتين، وإلى إنهاء عقد طائرة واحدة ثابتة الجناحين ومخصصات طائرة احتياطية لعمليات الإجلاء الطبي، ويقابلها جزئيا ارتفاع تقديري في متوسط سعر وقود الطائرات ورسوم التعبئة لعقد وقود جديد يتعلق بشاحنات جديدة لإعادة التزود بوقود الطائرات. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن رسوم التعبئة البالغة 1,2 مليون دولار لعقد الوقود الجديد تتعلق بشراء ثلاث شاحنات لإعادة التزود بالوقود لتحل محل شاحنات إعادة التزود بالوقود الموجودة في الميدان بتكلفة تقديرية تبلغ 000 400 دولار للواحدة. وستظل المعدات مملوكة للمتعاقد حتى نهاية مدة العقد، المحددة مبدئياً بثلاث سنوات، وستنقل إلى الأمم المتحدة عند إنهاء العقد. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه، عندما كانت خدمات إمدادات الوقود تدار داخليا في السابق، كان يتم شراء شاحنات التزود بالوقود والتأمين عليها من خلال وحدة النقل التابعة للقوة؛ غير أنه مع الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الإمداد بالوقود بموجب عقود الإنجاز الكلي، انتقلت المسؤولية عن خدمات إعادة التزود بالوقود، بما في ذلك توفير المعدات اللازمة والتأمين المتصل بها، من القوة الأمنية المؤقتة إلى المتعاقدين.

الوقود والزيوت ومواد التشحيم

32 - يقترح رصد اعتماد إجمالي قدره 700 027 28 دولار للوقود والزيوت ومواد التشحيم للفترة 2026/2025 بما يعكس زيادة قدرها 200 104 4 دولار أو 17,2 في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة البالغة 500 923 23 دولار للفترة 2025/2024. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الزيادة في الاحتياجات تُعزى أساسًا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع متوسط السعر المقدر للتر الواحد من وقود الديزل للمولدات والمركبات (من 8,0 ملايين لتر بسعر 1,510 دولار للتر الواحد في الفترة 2025/2024 إلى 8,4 ملايين لتر بسعر 1,712 دولار في الفترة 2026/2025) وزيادة في الاستهلاك قدرها 000 420 لتر، تعزى إلى شرط تعاقدي جديد للقوة الأمنية المؤقتة لتوفير الوقود لمتعهد حصص الإعاشة (بقيمة 2,5 مليون دولار، تشمل 0,7 مليون دولار للزيادة في عدد اللترات و 1,8 مليون دولار للزيادة في سعر اللتر الواحد من الديزل والزيوت ومواد التشحيم)؛ (ب) ارتفاع متوسط السعر المقدر للتر الواحد من وقود الطائرات (من 4,7 ملايين لتر بسعر 1,174 دولار للتر الواحد في الفترة 2025/2024 إلى 4,8 ملايين لتر بسعر 1,228 دولار في الفترة 2026/2025، بتكلفة إجمالية قدرها 0,4 مليون دولار)؛ (ج) رسوم تعبئة قدرها 1,2 مليون دولار تتعلق بشاحنات جديدة للتزود بوقود الطائرات في إطار عقد جديد للوقود (انظر الفقرة 31 أعلاه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات الإضافية المقدمة إليها ما يلي: (أ) في إطار بند المرافق والبنى التحتية، بلغ الاستهلاك الفعلي في فترة الأداء 184 220 8 لترا، وبلغ الاستهلاك الفعلي في 31 كانون الثاني/ يناير 2025 ما مقداره 123 606 4 لترا والاستهلاك المقترح للفترة 2026/2025 ما مقداره 800 427 8 لتر؛ (ب) تحت بند النقل البري، بلغ الاستهلاك الفعلي في فترة الأداء 745 039 1 لترا، وبلغ الاستهلاك الفعلي في 31 كانون الثاني/ يناير 2025 ما مقداره 227 584 لترا، والاستهلاك المقترح للفترة 2026/2025 ما مقداره 000 201 1 لتر؛ (ج) في إطار العمليات الجوية، بلغ الاستهلاك الفعلي في فترة الأداء 329 397 4 لترا، وبلغ الاستهلاك الفعلي في 31 كانون الثاني/يناير 2025 ما مقداره 185 818 2 لترا، والاستهلاك المقترح للفترة 2026/2025 ما مقداره 588 848 4 لترا. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن توافى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير بمعلومات مفصلة بشأن الاستهلاك المقدر للوقود وعلاقته بالحالة في منطقة العمليات، إلى جانب معلومات مستكملة بشأن تكاليف الوقود. وتناقش اللجنة تكاليف الوقود وإدارته في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/79/724).**

عقد حصص الإعاشة

33 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أنه استجابةً للأزمة في السودان وارتفاع تكاليف الوقود، تم الانتهاء من تعديل لعقد حصص الإعاشة للقوة الأمنية المؤقتة في حزيران/يونيه 2024، بأثر رجعي اعتباراً من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، من أجل معالجة التحديات المتعلقة بالوقود. وشملت التعديلات الرئيسية التي أُدخلت على العقد شرطًا جديدًا يقضي بتوفير القوة الأمنية المؤقتة الوقود لعمليات المخازن لمتعهد حصص الإعاشة. وأُبلغت اللجنة أيضاً أن المتعهد يتلقى الوقود من القوة الأمنية المؤقتة دون مقابل من أجل ضمان عدم انقطاع سلسلة الإمدادات الغذائية والتخزين والإدارة المتسقين لحصص الإعاشة، وبالتالي الحد من التلف والنقص؛ بيد أن المتعهد يغطي تكاليف الوقود المتعلقة بنقل حصص الإعاشة إلى الخارج لإيصالها إلى المعسكرات دون فرض رسوم إدارية. وأُبلغت اللجنة أيضا أنه، نتيجة لذلك، زادت الاحتياجات من وقود الديزل للمرافق والبنى التحتية بمقدار 000 420 لتر، من 8,0 ملايين لتر بمتوسط سعر فعلي للتر الواحد يبلغ 1,51 دولار في الميزانية المعتمدة للفترة 2025/2024 إلى 8,42 ملايين لتر

بمتوسط سعر فعلي للتر الواحد يبلغ 1,712 دولار، مما أدى إلى زيادة تكاليف الوقود بمبلغ 2,3 مليون دولار (انظر أيضا الفقرة 32 أعلاه). بيد أن العقد المعدل خفض الجزء الخاص بالمخازن من تكاليف التشغيل والصيانة لحصص الإعاشة.

عقد الوقود

34 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن عقد الوقود الحالي سينتهي في 31 آب/أغسطس 2025 وأنه يجري حاليا طلب عقد جديد. وسيكون العقد الجديد عبارة عن اتفاق مدته ثلاث سنوات مع تمديدات سنوية وسيغطي طريق الإمداد الجنوبي فقط بسبب الحالة الأمنية في السودان. وإذا تحسنت الظروف، سيتم إجراء عملية جديدة لتقديم العطاءات لتشمل طريق الإمداد الرئيسي الشمالي. وأُبلغت اللجنة أيضًا أنه من المتوقع تحديد رسم ثابت جديد للتشغيل والصيانة، وتبلغ تكلفته الحالية 000 230 دولار شهريًا. وأُبلغت اللجنة أيضاً أن موقع فريق القوة الأمنية المؤقتة في أبو قُصَّة، الذي يغطيه العقد الحالي، من المرجح أن يُستثنى من العقد الجديد حيث لن تتمكن أي شركة جديدة من التوريد إلى هذا الموقع بسبب التحديات الأمنية المستمرة في منطقة العمليات. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تسعى القوة الأمنية المؤقتة إلى إبرام عقد محلي مع موردين سودانيين لموقع الفريق هذا. وستبقى الجوانب الأخرى من العقد الجديد دون تغيير.

المشاريع السريعة الأثر

35 - يُقترح رصد مبلغ 000 750 دولار لـ 25 مشروعًا سريع الأثر للفترة 2026/2025، وهو نفس المبلغ المعتمد للفترة 2025/2024. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد المقترحة للمشاريع السريعة الأثر ستخصص بشكل استراتيجي لتلبية الاحتياجات المجتمعية الحرجة في أبيي، وذلك على أساس مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة المحليين وفريق إدارة المشاريع السريعة الأثر التابع للقوة. وكانت المخصصات المقترحة كما يلي: (أ) المياه: 10 إلى 12 مشروعا لبناء وإعادة تأهيل مرافق المياه لضمان حصول المجتمعات المحلية على مياه الشرب النظيفة؛ (ب) الصحة: 2 إلى 3 مشاريع للبنية التحتية والمعدات للجهات التي تقدم الخدمات الطبية؛ (ج) التعليم: 2 إلى 3 مشاريع للبنية التحتية والمعدات لدعم مرافق التعليم الابتدائي؛ (د) الأمن وسيادة القانون: 4 إلى 5 مشاريع للبنية التحتية والمعدات لدعم العدالة التقليدية ولجان حماية المجتمع المحلي؛ (هـ) التنمية الاجتماعية: 5 إلى 6 مشاريع للبنية التحتية والمعدات لدعم منظمات المجتمع المدني. وأُبلغت اللجنة أيضا أن القوة الأمنية المؤقتة تتعاون بشكل وثيق مع الكيانات التالية لضمان التنفيذ الفعال وتجنب ازدواجية الجهود: الإدارات والمجتمعات المحلية، من أجل مواءمة المشاريع مع الأولويات المحلية وضمان تولي المجتمع المحلي زمام الأمور، والمنظمات غير الحكومية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من أجل الحصول على الخبرة الفنية وتقاسم الموارد والبرمجة التكميلية. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تكفل القوة الأمنية المؤقتة أن تعود المشاريع بالنفع على السكان المحليين، على النحو المنشود، وأن تترك إرثاً إيجابياً للقوة في المجتمعات المحلية. وتأمل اللجنة أيضا أن تنفذ المشاريع وفقا للسياسات والمبادئ التوجيهية القائمة وأن تقدم في سياق تقرير الميزانية المقترحة المقبل معلومات مستكملة، بشأن مسائل منها التخطيط والتنفيذ والتقييم.**

36 - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات 27 و 29 و 30 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالتكاليف التشغيلية.**

خامسا - مسائل أخرى

ثقافة الكفاءة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

37 - يشار إلى أن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة للفترة 2026/2025 تقدر بمبلغ 600 834 4 دولار، بما في ذلك مبلغ 000 30 دولار فيما يتعلق بمشروع المعسكرات الذكية، ومبلغ 600 291 2 دولار في إطار النموذج الجديد لتقديم خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومبلغ 500 823 1 دولار في إطار العمليات الجوية، ومبلغ 500 689 دولار المتأتي من نقل أصول من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/79/741، الفقرة 40). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه فيما يتعلق بأوجه الكفاءة المتصلة ببرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للقوة، قُدر صافي أوجه الكفاءة في التكاليف الناجمة عن الانتقال من استخدام موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى موظفي الأمانة العامة بمبلغ 100 021 2 دولار للفترة 2025/2024 وبمبلغ 200 046 1 دولار للفترة 2026/2025 والفترات الجارية؛ بيد أنه جرى في مقترح الميزانية للفترة 2026/2025 تحديث أوجه الكفاءة المقدرة إلى 600 291 2 دولار للفترة 2026/2025 والفترات الجارية. وتناقش اللجنة الاستشارية بمزيد من التفصيل مسألتي ثقافة الكفاءة وعرض المكاسب في الكفاءة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/79/724).

المبادرات البيئية

38 - يشير الأمين العام إلى أن القوة الأمنية المؤقتة تظل ملتزمة بالتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لها باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية البيئية الأوسع المتبعة من قبل الإدارة. وتشمل المبادرات البيئية المقررة تشييد فضاءات لإدارة النفايات وثلاثة حقول لتوليد الطاقة الشمسية ومواصلة مشاريع استصلاح التربة. وقد أدمجت نظم الإبلاغ في الوقت الحقيقي عن استهلاك المياه والوقود والكهرباء في منصة التخطيط والأداء في مجال العمل البيئي، ومعظم مواقع الأفرقة متصلة الآن بالنظام الميداني لإدارة الهياكل الأساسية من بُعد (A/79/741، الفقرات 16 و 19 و 20). وزُوّدت اللجنة الاستشارية بتفاصيل المشاريع البيئية الأربعة للفترة 2026/2025 وأُبلغت بأن السمات الرئيسية لهذه المشاريع تشمل فصل مسارات النفايات من أجل زيادة استعادة المواد القابلة لإعادة التدوير إلى أقصى حد، وتجنب التكلفة من خلال تقليل الاعتماد على مدافن النفايات، وإعادة بيع المواد القابلة لإعادة التدوير مثل المعادن والبلاستيك، وتخفيف الأثر البيئي، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة للمنظمة. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي تبذلها القوة لتحسين الأثر البيئي لها، وتأمل أن يتحقق المزيد من المكاسب في الكفاءة من المبادرات المتعلقة بالطاقة، وكذلك من المبادرات البيئية الأخرى، وأن تدرَج هذه المكاسب في التقارير المقبلة.** وتناقش اللجنة الاستشارية الأنشطة البيئية والكفاءة في استخدام الطاقة بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/79/724).

مشروع المعسكرات الذكية

39 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه بما أن تنفيذ مشروع المعسكرات الذكية الشامل يشمل كلا من إعادة الإعمار المادي والتركيب الكامل للنظام الميداني لإدارة الهياكل الأساسية من بُعد في جميع المعسكرات، فقد اختارت القوة دمج مشروعي إعادة إعمار المعسكرات وتركيب النظام المذكور في

عقدها الحالي لإدارة المعسكرات بدلا من القيام بعملية شراء رسمية منفصلة. ومع ذلك، فإن أي زيادات في الحدود القصوى للمبالغ في العقد، بما في ذلك الزيادات المتعلقة بمشاريع التشييد، وافقت عليها لجنة العقود في المقر. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن قرار تجاوز عملية الشراء الرسمية استند إلى القدرة الدائمة الحالية للقوة وتقريرها أن تنفيذ العمل داخليا في إطار العقد الحالي لإدارة المعسكرات أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر موثوقية. وأُبلغت اللجنة كذلك أن عقد إدارة المعسكرات، الذي يتضمن عنصر التشييد، ييسّر التعبئة الفورية لفنيي التشييد، مما يمكّن القوة من نشر فريق استجابة سريعة من موظفي المتعهد الدولي بموجب هذا العقد لتنفيذ المشروع. وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بشأن إدارة مشاريع إعادة إعمار المعسكرات في القوة (انظر A/79/5 (Vol. II)، الفقرات 225 إلى 231).

استعراض ملاك الموظفين المدنيين

40 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أنه من المقرر إجراء الاستعراض المقبل لملاك الموظفين المدنيين في القوة الأمنية المؤقتة في عام 2026، وأنه سيستند إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي المقرر إجراؤه للقوة الأمنية المؤقتة في عام 2025. **وتشير اللجنة الاستشارية إلى قرار الجمعية العامة 274/76، وترى أن الأمين العام ينبغي له أن يكفل، من حيث المبدأ، تحسين هياكل ملاك الموظفين على النحو الأمثل بشكل متواصل، بسبل منها إجراء عمليات استعراض ملاك الموظفين المدنيين وموظفي الأمن، بهدف تحديد أوجه الكفاءة التي ستنعكس في مقترح الميزانية المقبل.** وتناقش اللجنة استعراضات ملاك الموظفين المدنيين بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/79/724).

التمثيل الجغرافي وتكافؤ الجنسين

41 - أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، بلغ عدد الجنسيات الممثلة بين موظفي القوة البالغ عددهم 298 موظفًا 68 جنسية[1]. وفي 28 شباط/فبراير 2025، كان الموظفون الدوليون في القوة من المجموعات الإقليمية التالية: أفريقيا (91)؛ وآسيا والمحيط الهادئ (44)؛ وأوروبا الشرقية (13)؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (6)؛ وأوروبا الغربية ودول أخرى (12)، ومن الولايات المتحدة الأمريكية (5)، ودول أخرى (2). وأُبلغت اللجنة كذلك أنه من بين الموظفين البالغ عددهم 298 موظفًا، كان هناك 71 امرأة و 227 رجلا، وأنه من بين الموظفين الـ 81 في الفئة الفنية والفئات العليا، كان هناك 22 امرأة و 59 رجلا. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة أيضا أن القوة الأمنية المؤقتة، وفي إطار مساعيها لتحسين التوازن بين الجنسين، تعمل حاليا على تعزيز ممارسات التوظيف الحالية، وطلب إجراء تقييم كامل لجميع المتقدمات للوظائف، وتبرير عدم اختيار المرشحات الموصى بهن لشغل الوظائف. وعلاوة على ذلك، تعمل وحدة الموارد البشرية مع موظف الشؤون الجنسانية في القوة الأمنية المؤقتة على وضع توجيهات قوية بشأن المساواة بين الجنسين، ستركز على استراتيجيات تتناول مجالات الشواغل المتعلقة باستقدام الموظفات في كل من فئتي الموظفين الدوليين والوطنيين في القوة والتواصل معهن والاحتفاظ بهن، وإدماج الدروس المستفادة من البعثات الأخرى في المنطقة. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تواصل القوة جهودها الرامية إلى تعزيز التمثيل الجغرافي العادل وتكافؤ الجنسين فيها.** وتناقش اللجنة الاستشارية بمزيد من التفصيل مسألة التمثيل الجغرافي العادل وتكافؤ الجنسين في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/79/724).

(1) ترد على بوابة القوة العاملة في الأمانة العامة للأمم المتحدة معلومات مفصلة بشأن جنسيات الموظفين في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

سادسا - خاتمة

42 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل القوة في الفرع الخامس من تقرير أداء الميزانية (A/79/603). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 900 108 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/ يونيه 2024، وكذلك الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2024، البالغة 100 440 12 دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (000 875 2 دولار)، ومن إيرادات أخرى/متنوعة (000 272 دولار) ومن إلغاء التزامات الفترة السابقة (100 293 9 دولار).**

43 - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل القوة الأمنية المؤقتة للفترة من 1 تموز/يوليه 2025 إلى 30 حزيران/يونيه 2026 في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/79/741). **وتوصي اللجنة الاستشارية، في ضوء ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بخفض الموارد المقترحة بمقدار 900 394 3 دولار من 800 515 316 دولار إلى 900 120 313 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا قدره 900 120 313 دولار للإنفاق على القوة خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2025 إلى 30 حزيران/يونيه 2026.**